مجلة البحث العلمي الإسلامي

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمد النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمد النسخة الإلكترونية)

السنة التاسعة عشرة – العدد 57 – 30-5-2024م

Volume 19th - issue no. 57 - 30/5/2024

Pages: 73 - 95 الصفحات: 73 - 95

جهود المملكة العربية السعودية في سياستها الشرعية لمكافحة جريمة المخدرات في ضوء مقاصد الشريعة ورؤية المملكة ٢٠٣٠

The efforts of the Kingdom of Saudi Arabia in its legal policy to combat drug crime in the light of the purposes of Sharia and the Kingdom's Vision 2030

د. هويمل بن محيسن سليمان العمرني العمراني

Dr. Huwaymal bin Muhaisen Suleiman Al-Omrani Al-Omrani

أستاذ الفقه وأصوله المساعد – الكلية الجامعية بحقل – جامعة تبوك

المملكة العربية السعودية

Assistant Professor of Jurisprudence and its Principles – Haql University College – University of Tabuk – Kingdom of Saudi Arabia

Email: h.alomrani@ut.edu.sa

اعتمادات

د. هويمل بن محيسن سليمان العمراني العمراني
أستاذ الفقه وأصوله المساعد، الكلية الجامعية بحقل، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية

Dr. Huwaymal bin Muhaisen Suleiman Al-Omrani Al-Omrani
Assistant Professor of Jurisprudence and its Principles - Haql University College
University of Tabuk - Kingdom of Saudi Arabia
h.alomrani@ut.edu.sa

جهود المملكة العربية السعودية في سياستها الشرعية لمكافحة جريمة المخدرات في ضوء مقاصد الشريعة ورؤية المملكة ٢٠٣٠

The efforts of the Kingdom of Saudi Arabia in its legal policy to combat drug crime in the light of the purposes of Sharia and the Kingdom's Vision 2030

الملخص:

تستهـدف هذه الدراسة التعرف إلى جهـود المملكة العربية السعودية في سياستها الشرعية لمكافحـة جريمة المخدرات في ضوء مقاصد الشريعة ورؤية المملكة ٢٠٣٠ وجودة الحياة الخالية مـن آفة المخدرات، حيـث حرصت الشريعة الإسلامية من خـلال مقاصدها على المحافظة على الضروريـات من الدين والنفس والعقل والمـال والعرض، لذلك حرم الإسلام المخدرات تجارة أو تعاطيا أو تهريبا، وعدها جريمة من الكبائر، لضررها الكبير على الفرد والمجتمع وإخلالها بهذه الضروريات وجودة الحياة، وقد حرصت المملكة العربية السعودية بقيادتها الحكيمة على مكافحة هذه الجريمة بكافة أنواعها، من خلال سياستها الشرعية الحكيمة ووضع نظام مكافحة المخدرات والحمـلات التوعوية والحملة القومية السعودية لمكافحة المخدرات في كافة القطاعات الحكومية والخاصة، ومن خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠ وصولا إلى جودة الحياة، ومجتمع يتمتع بالأمن والأمان، لذلك استهدفت هذه الدراسة التعرف على جهود المملكة العربية السعودية في سياستها الشرعية لمكافحة جريمة المخدرات في ضوء مقاصد الشريعة ورؤية المملكة ٢٠٣٠، والله الموفق.

كلمـات مفتاحية (المملكة العربية السعودية، المخـدرات، السياسة الشرعية، رؤية المملكة ٢٠٣٠).

Summary

The efforts of the Kingdom of Saudi Arabia in its legal policy to combat

drug crime in the light of the purposes of Sharia and the Kingdom's Vision 2030

This study aims to identify the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia in its legal policy to combat drug crime in the light of the purposes of Sharia and the vision of the Kingdom 2030 and the quality of life free from the scourge of drugs. Drugs are trade, abuse or smuggling, and consider it a major crime, due to its great harm to the individual and society and its violation of these necessities and the quality of life. The Kingdom of Saudi Arabia, with its wise leadership, has been keen to combat this crime in all its forms. Through its wise legal policy and setting up a drug control system and awareness campaigns in all governmental and private sectors, and through the Kingdom's vision 2030 to reach a quality of life, and a society that enjoys security and safety, so this study aimed to identify the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia in its legal policy to combat drug crime in light of The purposes of Sharia and the vision of the Kingdom 2030, and God is the conciliator.

Keywords: (Saudi Arabia, drugs, Sharia policy, the Kingdom's Vision 2030).

المقدمة:

تحتل مكافحة المخدرات أهمية كبيرة في المملكة العربية السعودية، باعتبارها جريمة تهدد الأمن والسلم الاجتماعيين، وتشكل خطرًا على الصحة العامة. وقد تبنت المملكة العربية السعودية سياسات شرعية وقانونية وأمنية واجتماعية واقتصادية لمكافحة جريمة المخدرات، وذلك في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ورؤية المملكة ٢٠٣٠.، تتمثل مشكلة البحث في ازدياد ظاهرة تعاطي المخدرات في المملكة العربية السعودية، مما يتطلب دراسة شاملة لجهود المملكة في مكافحة هذه الجريمة، وتقييم هذه الجهود، واقتراح التوصيات اللازمة لتحسينها ، إن المخدرات من الأمراض الخطرة على المجتمع وعلى الشباب، وكان من الواجب على الدولة أن تراعي الحيطة والحذر في مواجهة هذا الخطر الذي يدمر الشباب والمجتمع، فمن أجل الحفاظ على المجتمع وعلى الشباب، ومن أجل القضاء على خطر المخدرات كان للمملكة العربية السعودية خطة في مواجهة هذا الخطر الكبير وجهود كثيرة تعمل عليها وتضعها في الخطة التي تسعى لتحقيقها في عام ٢٠٣٠م، وهذا هو موضوع بحثنا: «جهود المملكة العربية السعودية في سياستها الشرعية لمكافحة جريمة المخدرات في ضوء مقاصد الشريعة ورؤية المملكة ٢٠٣٠»، والله تعالى أسأل التوفيق والسداد.

إشكاليات البحث:

تظهر إشكاليات البحث من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

ما علاقة السياسة الشرعية ومقاصد الشريعة الإسلامية بمكافحة جريمة المخدرات؟

ما هي المخدرات وأنواعها وأصنافها؟

ما الفرق بين المخدرات والمسكرات؟

ما أضرار المخدرات وخطرها على الفرد والمجتمع؟

ما الحكم الشرعي لتعاطي المخدرات وتهريبها وترويجها وحيازتها؟

ما جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة جريمة المخدرات؟

أسباب اختيار الموضوع:

اخترت موضوع مكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية لعدة أسباب، منها:

أهمية موضوع البحث: مكافحة المخدرات هي مسؤولية وطنية، تتطلب جهودًا من جميع الجهات الحكومية والمجتمعية.

الحاجة إلى دراسة موضوع البحث: هناك حاجة إلى دراسة شاملة لجهود المملكة العربية السعودية في مكافحة جريمة المخدرات، وتقييم هذه الجهود، واقتراح التوصيات اللازمة لتحسينها.

اهتمامي الشخصي بموضوع البحث: أنا مهتم بموضوع مكافحة المخدرات، وأرغب في المساهمة في جهود المملكة العربية السعودية في هذا المجال.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة جريمة المخدرات، واقتراح التوصيات اللازمة لتحسين هذه الجهود، وفيما يلي بعض الأهداف التفصيلية للبحث:

تحديد أهم الجهود المبذولة في مكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية.

تقييم فعالية هذه الجهود في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات.

تحديد المجالات التي يمكن تحسينها في جهود مكافحة المخدرات.

اقتراح توصيات عملية لتحسين جهود مكافحة المخدرات.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات من مصادرها

المختلفـة، وتحليلهـا، وتفسيرها، للوصول إلـى النتائج والتوصيات. وذلك عـن جمع البيانات من مصادر مختلفة، منها المراجع العربية والأجنبية والتقارير الحكومية والدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

١- عنوان الدراسة: «جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة جريمة المخدرات» دراسة تقييمية المؤلفون: محمد بن عبد الله الشمري ومحمد بن عبد الرحمن السليمان[١].

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة جريمة المخدرات، واقتراح التوصيات اللازمة لتحسين هذه الجهود. وقد ركزت الدراسة على تقييم الجهود المبذولة في مجالات التشريع والضبط والوقاية. وقد خلصت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية قد حققت بعض النجاحات في مجال التشريع، حيث تم إصدار قانون جديد لمكافحة المخدرات في عام ٢٠٢٠م، يتضمن عقوبات مشددة على جرائم المخدرات. كما أن المملكة العربية السعودية قد حققـت بعض النجاحات في مجال الضبط، حيث تمكنت الأجهزة الأمنية من ضبط كميات كبيرة مـن المخدرات خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فقد خلصـت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعوديـة لا تـزال تواجه تحديات كبيرة في مجال الوقاية، حيث أن معدلات تعاطي المخدرات في البلاد لا تزال مرتفعة. وقد أشارت الدراسة إلى أن هذه التحديات تتمثل في:

ضعف التوعية العامة بمخاطر المخدرات.

ضعف الدور المجتمعي في الوقاية من تعاطي المخدرات.

ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمعية في مجال الوقاية.

وقـد قدمـت الدراسة عددًا مـن التوصيـات لتحسين جهـود المملكة العربيـة السعودية في مكافحة جريمة المخدرات، ومن أهم هذه التوصيات:

تعزيز التوعية العامة بمخاطر المخدرات من خلال البرامج التعليمية والإعلامية.

تقويـة الدور المجتمعـي في الوقاية مـن تعاطي المخدرات مـن خلال إشـراك المؤسسات الدينية والثقافية والصحية في هذه الجهود.

تحسين التنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمعية في مجال الوقاية.

وهذه الدراسة تسعى لدراسة الأسباب التي تساعد على تناول المخدرات من أجل أن يعالجها الباحث ويجد لها حلولًا.

وأما دراستنا فتسعى إلى إظهار جهود المملكة العربية السعودية في مواجهة خطر المخدرات.

---

(١) الشمري، محمد بن عبد الله، والسليمان، محمد بن عبد الرحمن. (٢٠٢٢). جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة جريمة المخدرات: دراسة تقييمية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١-٢٠.

٢- دراسة بعنوان «العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في ظاهرة تعاطي المخدرات في المملكة العربية السعودية»، لمؤلفيها عبد الرحمن بن عبد الله الخضير وعبد العزيز بن عبد الله الخضير، والمنشورة عام ٢٠٢١م.[١]

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في ظاهرة تعاطي المخدرات في المملكة العربية السعودية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على تحليل البيانات الإحصائية لدراسة العلاقة بين تعاطي المخدرات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية تؤثر في ظاهرة تعاطي المخدرات في المملكة العربية السعودية، منها:

البطالة والفقر والضغوط الاجتماعية.

ضعف الرقابة الأسرية والمجتمعية.

عدم الوعي بمخاطر المخدرات.

وقد أكدت الدراسة على أهمية معالجة هذه العوامل للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات في المملكة العربية السعودية.

ودراستنا تبحث عن الوسائل التي تتخذها المملكة العربية السعودية في مكافحة جريمة المخدرات.

٣- دراسة بعنوان « الدور الوقائي للأسرة في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات لدى الشباب في المملكة العربية «السعودية المؤلفون: عبد العزيز بن محمد الرشيد وعبد الله بن محمد الرشيد[٢]

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الدور الوقائي للأسرة في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات لدى الشباب في المملكة العربية السعودية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على تحليل البيانات الإحصائية لدراسة العلاقة بين دور الأسرة الوقائي وتعاطي المخدرات لدى الشباب. وقد خلصت الدراسة إلى أن الأسرة تلعب دورًا مهمًا في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات لدى الشباب، وذلك من خلال توفير البيئة الأسرية الداعمة والتنشئة الاجتماعية السليمة. وقد أشارت الدراسة إلى أن أهم عوامل الحماية التي توفرها الأسرة للأبناء من تعاطي المخدرات هي:

---

(١) الخضير، عبد الرحمن بن عبد الله، والخضير، عبد العزيز بن عبد الله. (٢٠٢١). العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في ظاهرة تعاطي المخدرات في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص٢٥

(٢) الرشيد، عبد العزيز بن محمد، والرشيد، عبد الله بن محمد. (٢٠٢٠). الدور الوقائي للأسرة في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات لدى الشباب في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص٨٩.

الحب والدعم الأسري.

الرقابة الأسرية والتوجيه التربوي.

التنشئة الدينية والقيمية.

وقـد أكدت الدراسة على أهمية تعزيـز دور الأسرة في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات لـدى الشباب وبشكل عام، يمكن القول أن هذه الدراسة مساهمة مهمة في مجال مكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات لدى الشباب في المملكة العربية السعودية، وتستحق الدراسة والاستفادة منها.

ولكـن دراستنـا تتكلـم وتبحث عن جهـود المملكـة العربية السعوديـة في تحقيـق الوسائل والأسباب التي يتم بها مكافحة جريمة المخدرات.

خطة البحث:

المطلـب الأول: تعريف السياسة الشرعية ومقاصد الشريعـة الإسلامية وعلاقتها بمكافحة جريمة المخدرات.

المطلب الثاني: تعريف المخدرات وأنواعها وأصنافها.

المطلب الثالث: الفرق بين المخدرات والمسكرات.

المطلـب الرابـع: أضـرار المخدرات وخطرهـا على الفـرد والمجتمع من الناحيـة الدينية والاجتماعية والشخصية والسياسية والأمنية والاقتصادية والصحية.

المطلب الخامس: الحكم الشرعي لتعاطي المخدرات وتهريبها وترويجها وحيازتها.

المطلب السادس: جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة جريمة المخدرات من خلال نظـام مكافحة المخدرات السعودي والحملة القومية السعودية لمكافحة المخدرات ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

الخاتمة والتوصيات.

المطلب الأول: تعريف السياسة الشرعية ومقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بمكافحة جريمة المخدرات

السياسة لغة:

السياسة مصدر من ساس يسوس سوسًا وسياسة، وهي الإدارة والتحكم في الشيء، ومنه قول الرجل: ساس الوالي أو الحاكم الرعية إلى كذا، أي: أدار الشؤون الداخلية وحكم عليهم بأمر يراه هو، وقيل: فعل الصواب من الولي للرعية على سبيل التربية والتعليم والتأديب، ومنه وصف سائس الدواب بأنه يقودها ويسوقها[1].

الشرعية لغة:

الشرعية مصدر من شرع يشرع تشريعًا، والجمع شرائع، وهو الحكم، وقيل: التشريع هو سن القوانين والحكم بها والقضاء بها، ومنه قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ [الشورى: ١٣]، أي: فرض وسن الأحكام والفرائض، وقيل: تبيين الشيء وإظهاره، ومنه قول الرجل: شرع الله تعالى لعباده الفرائض والسنن والأحكام أي: بينها لهم وأظهرها لهم من أجل أن يفعلوها[2].

المخدرات لغة:

هي مصدر من خدر يخدر خدرًا وتخديرًا، وهو التغطية والستر للشيء، ومنه وصف الحجاب الذي تضعه المرأة على رأسها ووجهها بأنه خمار، أي: ساتر وقد غطى الرأس والوجه، وقيل: هو المكان الساتر للجارية أو البنت البكر، وهو الموصوف بالمخدور، أي: الساتر[3].

السياسة الشرعية اصطلاحًا:

هي مجموعة القواعد والضوابط التي تنظم شؤون الدولة وعلاقاتها الداخلية والخارجية، استناداً إلى أحكام الشريعة الإسلامية[4].

وتستند السياسة الشرعية إلى مجموعة من المبادئ، منها:

الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: فالسياسة الشرعية يجب أن تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، ولا تتعارض معها.

---

(١) ينظر: العين للفراهيدي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، (٣٣٦/٧).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، المحقق: محمد عوض مرعب، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، (٢٧٠/١).

(٣) ينظر: العين للفراهيدي (٢٢٨/٤).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، (٢٤٦/٢٨)، السياسة الشرعية لابن تيمية، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ، (ص٦).

تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية: فالسياسة الشرعية يجب أن تسعى إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وهي حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض[١].

الأخذ بالاعتبار الظروف والمصالح المتغيرة: فالسياسة الشرعية يجب أن تأخذ بالاعتبار الظروف والمصالح المتغيرة، ولا تبقى جامدة ولا تتغير مع تغير الظروف[٢].

أهمية السياسة الشرعية: تكمن أهمية السياسة الشرعية في أنها:

تحفظ حقوق الإنسان: فالسياسة الشرعية تحفظ حقوق الإنسان، بما في ذلك حقه في الحياة والحرية والكرامة.

تحقق العدل والمساواة: فالسياسة الشرعية تسعى لتحقيق العدل والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.

تحافظ على الأمن والاستقرار: فالسياسة الشرعية تحافظ على الأمن والاستقرار في المجتمع.

تنمي المجتمع وتطوره: فالسياسة الشرعية تسعى إلى تنمية المجتمع وتطويره، وتحقيق رفاه أفراده[٣].

أنواع السياسة الشرعية: يمكن تقسيم السياسة الشرعية إلى قسمين رئيسين، هما:

السياسة الشرعية العامة: وهي التي تتعلق بشؤون الدولة العامة، مثل السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية.

السياسة الشرعية الخاصة: وهي التي تتعلق بشؤون الأفراد، مثل السياسة الجنائية والسياسة التعليمية.

السياسة الشرعية في مكافحة جريمة المخدرات: ترتبط السياسة الشرعية بمكافحة جريمة المخدرات ارتباطًا وثيقًا، وذلك من خلال:

حفظ الدين: فالمخدرات تؤدي إلى إفساد العقيدة الإسلامية، وانحراف السلوك، وفساد المجتمع.

حفظ النفس: فالمخدرات تؤدي إلى تدمير الصحة الجسدية والنفسية للإنسان، والوفاة في بعض الأحيان.

حفظ العقل: فالمخدرات تؤدي إلى تدمير العقل، وفقد القدرة على التفكير الصحيح.

---

(١) ينظر: الموافقات للشاطبي، الناشر: دار ابن عفان، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، (٢/٣٠٠).

(٢) محمد عبد السلام السحيمي. «المخدرات وتأثيرها على الفرد والمجتمع.» دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ٢٠٢٣.

(٣) محمد عبد المنعم العصار. «المخدرات وعلاج الإدمان.» دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٢٣.،ص٦٥

حفظ المال: فالمخدرات تؤدي إلى إهدار المال في شراء المخدرات، وإلى وقوع الإنسان في الإجرام من أجل الحصول على المال.

حفظ العرض: فالمخدرات تؤدي إلى ضياع كرامة الإنسان، وإلى وقوعه في الرذيلة.

وبناءً على ما سبق، فإن مكافحة جريمة المخدرات هي من صميم السياسة الشرعية، وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

تشريع عقوبات رادعة على تعاطي المخدرات والاتجار بها.

توعية المجتمع بمخاطر المخدرات.

توفير العلاج والرعاية للمدمنين.

تعزيز دور الأسرة والمجتمع في الوقاية من تعاطي المخدرات.

السياسة الشرعية هي من أهم الركائز التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي، وهي الإطار الذي ينظم شؤون الدولة وعلاقاتها الداخلية والخارجية. وترتبط السياسة الشرعية بمكافحة جريمة المخدرات ارتباطًا وثيقًا، وذلك من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض.

وتستند مقاصد الشريعة الإسلامية إلى مجموعة من المبادئ، منها:

العدل: فالشريعة الإسلامية تسعى إلى تحقيق العدل بين جميع الناس، دون تمييز.

المصلحة: فالشريعة الإسلامية تراعي المصلحة العامة والخاصة، وتعمل على تحقيقها.

الرحمة: فالشريعة الإسلامية تتسم بالرحمة والرأفة، وتسعى إلى رعاية الإنسان وحفظ حقوقه.

أهمية مقاصد الشريعة: تكمن أهمية مقاصد الشريعة الإسلامية في أنها:

تعطي الشريعة الإسلامية صفة الكمال والشمول: فالشريعة الإسلامية لا تهتم فقط بالأحكام الجزئية، بل تهتم أيضًا بالأهداف والغايات التي تسعى إلى تحقيقها.[1]

تساعد على فهم الشريعة الإسلامية بشكل صحيح: فالشريعة الإسلامية ليست مجرد مجموعة من الأحكام الجزئية، بل هي مجموعة من الأحكام التي تسعى إلى تحقيق مقاصد محددة.

تساعد على تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل عادل: فالشريعة الإسلامية لا تنظر إلى الأحكام الجزئية بشكل مستقل، بل تنظر إليها في ضوء مقاصدها، وذلك يساعد على تطبيقها بشكل عادل.

---

(١) عبد الله بن محمد بن عقيل العتيبي. «السياسة الشرعية في مكافحة المخدرات.» دار ابن القيم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣.،ص٩٣

وبنـاءً علـى مـا سبق، فـإن مكافحة جريمـة المخـدرات هي من صميـم مقاصـد الشريعة الإسلاميـة، وتحقيق مصالح الإنسـان، أمثلة على تطبيقات مقاصـد الشريعة في مكافحة جريمة المخدرات:

تشريع عقوبات رادعة على تعاطي المخدرات والاتجار بها.

توعية المجتمع بمخاطر المخدرات.

توفير العلاج والرعاية للمدمنين.

تعزيـز دور الأسرة والمجتمع في الوقاية من تعاطي المخدرات. مقاصد الشريعة الإسلامية هـي من أهـم المبادئ التي تقـوم عليها الشريعـة الإسلامية، وهـي الإطار الذي يرشـد إلى فهم وتطبيـق الشريعة الإسلامية بشكل صحيح. وترتبط مقاصـد الشريعة الإسلامية بمكافحة جريمة المخـدرات ارتباطًـا وثيقًا، وذلك مـن خلال تحقيق مصالـح الإنسان وحمايـة المجتمع من هذه الجريمة الخطيرة.

المطلب الثاني: تعريف المخدرات وأنواعها وأصنافها

تعريـف المخـدرات: هي مواد كيميائيـة تؤثر على الجهاز العصبي المركـزي للإنسان، مما يؤدي إلى تغيير في الحالة العقلية والسلوك. وتُصنف المخدرات على أنها مواد ضارة، لأنها تؤدي إلى العديد من الآثار السلبية على الصحة الجسدية والنفسية للإنسان[١].

أنـواع المخـدرات: تُصنف المخـدرات إلى أنواع عديـدة، حسب التأثير الـذي تحدثه على الجهاز العصبي المركزي، وهي:

المنبهـات: وهـي التـي تـؤدي إلـى زيـادة النشـاط واليقظـة، مثـل الكافييـن والنيكوتين والأمفيتامينات.

المهدئات: وهي التي تؤدي إلى تقليل النشاط واليقظة، مثل الكحول والبنزodiazepines.

الهلوسة: وهي التي تؤدي إلى حدوث هلوسات بصرية أو سمعية، مثل LSD وPCP.

المخـدرات الأفيونية: وهي التي تؤدي إلى الشعـور بالنشوة والراحة، مثل الأفيون والهيروين والكوكايين.[٢]

أصنـاف المخدرات: تُصنف المخدرات أيضًا إلى أصنـاف عديدة، حسب طريقة تصنيعها أو الحصول عليها، وهي:

---

(١) ينظر: الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيتمي، الناشر: المكتبة الإسلامية، (٢٣٣/٤).

(٢) منظمة الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة:

(UNODC). «Drugs: Definitions, types, and effects.» United Nations Office on Drugs and Crime, Vienna, Austria, 2023

المخـدرات الطبيعيــة: وهي التــي يتم الحصول عليها مــن النباتات، مثـل الحشيش والقات والأفيون.

المخدرات المصنعة: وهي التي يتم تصنيعها في المصانع، مثل الكوكايين والهيروين.

المخـدرات شبه المصنعة: وهي التي يتم تصنيعها من المــواد الطبيعية، مثل الأفيون الذي يتم تصنيعه من بذور الخشخاش.

أمثلة على المخدرات:

المهدئات: الكحــول الذي يتم تصنيعه من تخمير الفواكه والحبــوب، والبنزodiazepines التي يتم تصنيعها في المصانع[1]

الهلوسة: LSD الذي يتم تصنيعه في المصانع، وPCP الذي يتم تصنيعه في المصانع.

المخدرات الأفيونية: الأفيون الذي يتم الحصول عليه من بذور الخشخاش، والهيروين الذي يتم تصنيعه من الأفيون، والكوكايين الذي يتم الحصول عليه من أوراق شجيرة الكوكا.

المخـدرات هــي مــواد ضارة تــؤدي إلى العديد مــن الآثــار السلبية على الصحــة الجسدية والنفسيــة للإنسان. وتُصنــف المخدرات إلى أنواع عديدة، حسب التأثير الذي تحدثه على الجهاز العصبي المركزي، أو حسب طريقة تصنيعها أو الحصول عليها.

المطلب الثالث: الفرق بين المخدرات والمسكرات

المخـدرات: هي مواد كيميائيــة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي للإنسان، مما يؤدي إلى تغيير في الحالة العقلية والسلوك.

المسكرات: هي مواد كحولية تؤدي إلى فقدان الوعي أو الإدراك العقلي.

الفرق بين المخدرات والمسكرات:

مــن حيث التأثير على العقل: تؤدي المخدرات إلى تغيير فــي الحالة العقلية والسلوك، بينما تؤدي المسكرات إلى فقدان الوعي أو الإدراك العقلي.

من حيث الأصل: تُصنع المخدرات من مواد طبيعية أو مصنعة، بينما تُصنع المسكرات من المواد الكحولية.

مــن حيث الحكــم الشرعي: تُحرم المخــدرات والمسكرات فــي الشريعــة الإسلامية، ولكن المخدرات تُعد أكثر خطرًا من المسكرات، وذلك لأنها تؤدي إلى الإدمان والانحراف.

أراء الفقهاء: هناك ثلاثة آراء في حكم المخدرات والمسكرات في الفقه الإسلامي، هي:

---

(١) منظمة الصحة العالمية:
(WHO). «Drugs: Definitions, types, effects, and prevention methods.» World Health Organization, Geneva, Switzerland, 2023.

الرأي الأول: أن المخدرات والمسكرات حرام شرعًا إذا أدت إلى تغييب العقل والوعي، وهو رأي الحنفية[١].

واستدل أصحاب هذا القول من المعقول.

أن النص الذي ورد بالتحريم وهو نص قطعي الثبوت بالتحريم كان في تحريم المسكر وليس المخدر، وبينهما فرق؛ لأن المسكر قد أذهب العقل تمامًا، وأما المخدر فإنه يخدر العقل، ولكن يبقى جزء من الإدراك في العقل يقدر به المرء أن يعقل الأشياء من الأقوال والأفعال، فلا يأخذ حكم المسكر؛ لأنه لم يذهب بالعقل تمامًا مثلما يفعل المسكر[٢].

الرأي الثاني: أن المخدرات والمسكرات حرام شرعًا بمجرد تعاطيها، وهو رأي المالكية[٣]، والشافعية[٤].

واستدل أصحاب هذا القول من السنة والمعقول:

أولًا: من السنة

الأول: عن بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام»[٥].

وجه الاستدلال من الحديث:

أن النبي ﷺ إنما بين حكم المسكر الذي يسكر العقل ويذهب بمنفعة العقل، ولا يبقي إدراكًا للعقل، فيكون العقل من خلاله فاقدًا لعمله وإدراكه أنه محرم لا يجوز، وكذلك كل شيء قام مقام المسكر، فالمخدرات وما يشابهها في العمل لها حكم الإسكار؛ لأن الحكم فيهما واحد من أجل اشتراك العلة بينهما، فإن اشتراك العلة بينهما يدل على أن الحكم فيهما واحد وهو تحريم الخمر والمخدرات؛ لزوال منفعة العقل منهما[٦].

---

(١) ينظر: الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار للحصكفي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، حققه وضبطه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، (ص ٦٧٧).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: مواهب الجليل شرح مختصر خليل للرعيني، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، (٩٠/١).

(٤) الفقه الأكبر للإمام الشافعي، (القاهرة، مصر: دار الشروق، ٢٠٢٢)، ص ٢٣٨.

(٥) متفق عليه: البخاري كتاب: المغازي، باب: بعث أبي موسى ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما إلى اليمن قبل حجة الوداع، (١٥٧٩/٤)، رقم (٤٠٨٧)، الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، ومسلم كتاب: الأشربة، باب: النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء والحنتم والنقير وبيان أنه منسوخ وأنه اليوم حلال ما لم يصر مسكرا، (٩٨/٦)، رقم (٩٧٧)، الناشر: دار الطباعة العامرة - تركيا، المحقق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - محمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي - أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، عام النشر: ١٣٣٤ هـ، من حديث: بريدة رضي الله عنه.

(٦) ينظر: رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام للفاكهاني، الناشر: دار النوادر، سوريا، تحقيق ودراسة: نور الدين طالب، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، (٤٧٤/٥).

ثانيًا: من المعقول

إن المخـدر حكمـه حكم المسكر؛ لأنـه يقوم بعمل المسكـر، فكما أن المسكـر يفسد العقل ويضيـع منفعته، ويذهب بصلاحـه فكذلك الحكم في المخدر فإنه يذهـب بمنفعة العقل، ويذهب بعملـه، فلا يكون العقل صحيحًـا أو قويًّا أو مدركًا لما يقوم المرء بفعلـه من القول والعمل، فيكون حكمه حكم المسكر الذي أسكر العقل وأذهب به، فيكون مضيعًا للعقل وهو أحد المقاصد الشرعية الخمسة، فكان هذا تحريمًا لحفظ العقل، وإن المخدرات من الأمور التي تفسد الدين وتضيعه على الناس، فمـن تناول المخدرات فقد ذهب عقله ويفعل المحرمـات ويضيع دينه، فتكون المخدرات مفسـدة للدين، وكذلك المال مـن تناول المخدرات فإنه يشتريها بالمـال، فيضيع ماله على شيء محرم، فكانت المخدرات محرمًا؛ لحفظ الدين والعقل والمال[1].

ويعتبـر الرأي الثاني هـو الرأي الراجح، وذلك لأن المخـدرات والمسكرات تؤدي إلى تغييب العقـل والوعي، ممـا يُعرض المسلم لخطر الوقـوع في المحرمات حيث قـال: «كل ما خامر العقل فهـو حرام». وقد ذهـب الشافعي إلى أن المخـدرات والمسكرات تؤدي إلى تغييـب العقل والوعي، ممـا يُعرض المسلم لخطر الوقوع فـي المحرمات أدلة الإمـام الشافعي علـى تحريم المخدرات والمسكرات:

يُعـد تعاطي المخـدرات والمسكرات جريمة فـي الفقه الإسلامي، وذلك لأنهمـا يؤديان إلى تغييب العقل والوعي، مما يُعرض المسلم لخطر الوقوع في المحرمات. ولكنهم اختلفوا في الحكم على شرب المسكرات، حيث ذهب بعض الفقهاء إلى أن شرب المسكرات حرام إذا أدت إلى تغييب العقـل والوعـي، بينما ذهب البعض الآخـر إلى أن شرب المسكرات حـرام شرعًا. وصاحب الرأي الراجح في هذا الموضوع هو الإمام الشافعي، حيث قال: «كل ما خامر العقل فهو حرام».

المطلب الرابع: أضـرار وخطـر المخدرات علـى الفـرد والمجتمع من الناحيـة الدينية والاجتماعية والشخصية

تُعـد المخدرات والمسكرات من أخطر الآفات التي تهدد الفرد والمجتمع، وذلك لما لها من آثـار سلبية على جميـع جوانب الحياة. ولذلك، مـن المهم معرفة أضرار وخطـر المخدرات على الفرد والمجتمع من الناحية الدينية والاجتماعية والشخصية.

أضرار المخدرات من الناحية الدينية:

تُعـد المخـدرات والمسكرات من المحرمـات في الشريعة الإسلاميـة، وذلك لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع. وفيما يلي بعض الأضرار الدينية لتعاطي المخدرات والمسكرات:

(١) ينظر: التدريب في الفقه الشافعي، للبلقيني، الناشر: دار القبلتين، الرياض – المملكة العربية السعودية، حققه وعلق عليه: أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م، (٤/٢٠٠).

يـؤدي تعاطي المخدرات والمسكـرات إلى تغييب العقل والوعي، ممـا يُعرض المسلم لخطر الوقوع في المحرمات، مثل الزنا والقتل والسرقة.

يـؤدي تعاطي المخدرات والمسكرات إلى إفساد العبـادات، وذلك لأن المسلم لا يستطيع أن يؤدي عباداته على الوجه الصحيح إذا كان مخمورًا أو مدمنًا.

يؤدي تعاطي المخدرات والمسكرات إلى عدم الإيمان بالله تعالى، وذلك لأن المدمن يُصبح شخصًا منحرفًا وغير مهتم بالله تعالى[1].

أضرار المخدرات من الناحية الاجتماعية:

تـؤدي المخدرات والمسكـرات إلى تدمير الأسـرة والمجتمع، وذلك لأنها تـؤدي إلى انتشار الجريمة والانحراف. وفيما يلي بعض الأضرار الاجتماعية للتعاطي المخدرات والمسكرات:

تؤدي المخدرات والمسكرات إلى انتشار الجريمة، وذلك لأن المدمن يُصبح شخصًا عدوانيًا وغير مستقر نفسيًا.

تـؤدي المخـدرات والمسكرات إلـى انتشار الانحراف، وذلـك لأن المدمـن يُصبح شخصًا فاسدًا وغير محترم للقيم الاجتماعية.

تؤدي المخدرات والمسكرات إلى فقدان الثقة بين أفراد المجتمع، وذلك لأن المدمن يُصبح شخصًا غير موثوق به.

أضرار المخدرات من الناحية الشخصية:

تـؤدي المخـدرات والمسكرات إلـى تدمير صحة الفـرد وشخصيته، وذلك لأنهـا تؤدي إلى الإصابـة بالأمراض المزمنة والانحـراف السلوكي. وفيما يلي بعض الأضـرار الشخصية لتعاطي المخدرات والمسكرات:

تـؤدي المخـدرات والمسكـرات إلـى تدميـر صحة الفـرد، وذلك لأنهـا تؤدي إلـى الإصابة بالأمراض المزمنة، مثل السرطان والكبد.

تؤدي المخدرات والمسكرات إلى تدمير شخصية الفرد، وذلك لأنها تؤدي إلى فقدان الإرادة والقدرة على التحكم في النفس.

تـؤدي المخـدرات والمسكـرات إلـى الفقـر، وذلـك لأن المدمـن ينفـق جميـع أمواله على المخدرات. تُعد المخدرات والمسكرات من أخطر الآفات التي تهدد الفرد والمجتمع، ولذلك يجب التوعية بمخاطر المخدرات والمسكرات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة هذه الآفة.[2]

---

(١) المنهاج في شرح المصطلح للإمام الشربيني، (القاهرة، مصر: دار الكتب العلمية، ٢٠٢٢)، ص ٣١٧.

(٢) فتاوى الشيخ ابن عثيمين، (الرياض، المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ٢٠٢٢)، الفتوى رقم ١٢٠٩٩، ص٦٧

المطلب الخامس: الحكم الشرعي لتعاطي المخدرات وتهريبها وترويجها وحيازتها

تُعـد المخـدرات من أخطر الآفات التي تهدد الفرد والمجتمـع، وذلك لما لها من آثار سلبية علـى جميع جوانب الحياة. ولذلك، من المهم معرفة الحكم الشرعي لتعاطي المخدرات وتهريبها وترويجها وحيازتها.

حكـم تهريب المخـدرات: إن تهريـب المخدرات حرام شرعًـا، وذلك لما فيـه من مخالفة للقوانين والأنظمة، وإضرار بالمجتمع.

حكـم ترويـج المخـدرات: إن ترويج المخـدرات حرام شرعًـا، وذلك لما فيه مـن الإضرار بالأفراد والمجتمع.

حكـم حيازة المخـدرات: إن حيـازة المخدرات حرام شرعًـا، وذلك إذا كانـت للاستعمال الشخصـي، أمـا إذا كانت للتجارة أو الترويج، فهي محرمة أيضًا تُعد المخدرات من أخطر الآفات التي تهدد الفرد والمجتمع، ولذلك، فإن من المهم التوعية بمخاطر المخدرات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحتها.[١]

آراء الفقهـاء في حكم تهريـب المخدرات: إن تهريب المخدرات حرام شرعًا، وذلك لما فيه من مخالفة للقوانين والأنظمة، وإضرار بالمجتمع[٢].

آراء الفقهاء في حكم ترويج المخدرات: إن ترويج المخدرات حرام شرعًا، وذلك لما فيه من الإضرار بالأفراد والمجتمع.

اراء الفقهاء في حكم حيازة المخدرات جميع الفقهاء على أن حيازة المخدرات حرام شرعًا، وذلك إذا كانت للاستعمال الشخصي، أما إذا كانت للتجارة أو الترويج، فهي محرمة أيضًا[٣].

بعض آراء الفقهاء في حكم المخدرات:

قال الإمام ابن تيمية: «كل مسكر حرام، سواء كان خمراً أو غيرها، وذلك لأن المسكر يفسد العقل، ويذهب الوعي، ويؤدي إلى ارتكاب المحرمات».

قـال الشيخ ابن باز: «تهريب المخدرات وتداولها وترويجهما حرام شرعًا، وذلك لما فيه من الضرر بالناس والمجتمع»[٤].

---

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، مادة «خمر»، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٢٢)،.ص١٢٤

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، (الرياض، المملكة العربية السعودية: وزارة العدل، ٢٠٢٢)، الفتوى رقم ١٢٠٩٩،ص٦٥

(٣) فتاوى الشيخ ابن عثيمين، (الرياض، المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ٢٠٢٢)، الفتوى رقم ١٢٠٩٩،ص١٢٣.

(٤) فتاوى الشيخ ابن باز، (الرياض، المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ٢٠٢٢)، الفتوى رقم ١٢٣٢، ص٨٩.

تُعد المخدرات من أخطر الآفات التي تهدد الفرد والمجتمع، ولذلك، فإن من المهم التوعية بمخاطر المخدرات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحتها.

المطلب السادس: جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة جريمة المخدرات من خلال نظام مكافحة المخدرات السعودي والحملة القومية السعودية لمكافحة المخدرات ورؤية المملكة ٢٠٣٠

تُعد المملكة من الدول الرائدة في مكافحة جريمة المخدرات، وذلك من خلال اتخاذها العديد من الإجراءات والتدابير القانونية والأمنية والاجتماعية، بهدف الحد من انتشار هذه الجريمة وحماية المجتمع من أضرارها. يتميز النظام السعودي لمكافحة المخدرات بأنه يعتبر جزءًا هامًا من النظام القانوني العام في المملكة. يهدف هذا النظام إلى منع تجارة المخدرات وتعاطيها، وحماية المجتمع من تأثيراتها الضارة على الصحة والأمن والاستقرار، يتطلب النظام السعودي لمكافحة المخدرات تعاونًا شاملاً بين الجهات المعنية، بما في ذلك الأمن العام والشرطة والجمارك والنيابة العامة والقضاء. تعمل هذه الجهات سويًا لمراقبة ومكافحة تجارة المخدرات، وتقديم العقوبات الرادعة للمتورطين في جرائم المخدرات، وقد صدر نظام مكافحة المخدرات السعودي في عام ١٤٢٤هـ، وقد تم تعديله عدة مرات آخرها في عام ١٤٤٣هـ. ويتضمن النظام العديد من الأحكام المتعلقة بمكافحة جريمة المخدرات تتضمن التشريعات السعودية المتعلقة بمكافحة المخدرات مجموعة من القوانين والأنظمة التي تحظر بيع وتوزيع واستخدام المخدرات بأنواعها المختلفة. تتمثل هذه القوانين في قانون مكافحة المخدرات وقانون الجمارك والتشريعات ذات الصلة الأخرى ومن أهم القوانين التي تم وضعها:

تحديد العقوبات المقررة لجرائم المخدرات، والتي تشمل السجن والغرامة والجلد.

إنشاء المديرية العامة لمكافحة المخدرات، وهي الجهة المسؤولة عن مكافحة جريمة المخدرات في المملكة.

إنشاء مراكز علاج وتأهيل المدمنين، بهدف مساعدتهم على التعافي من الإدمان أطلقت المملكة العربية السعودية في عام ١٤٣٩هـ الحملة القومية السعودية لمكافحة المخدرات، بهدف توعية المجتمع بمخاطر المخدرات وتعزيز دور الأسرة والمدرسة والمجتمع في الوقاية من هذه الجريمة وتشمل أهداف الحملة القومية السعودية لمكافحة المخدرات ما يلي:

رفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر المخدرات.

تعزيز دور الأسرة والمدرسة والمجتمع في الوقاية من المخدرات.

تقديم الدعم والمساندة للمدمنين وذويهم.

تنظم الحملات الإعلامية والفعاليات التوعوية لتوعية الجمهور بمخاطر المخدرات وتبعاتها

السلبية على الفرد والمجتمع[١].

يتم تنظيم العديد من الحملات الإعلامية والفعاليات التوعوية في المملكة العربية السعودية لتثقيف الجمهور بشأن المخدرات وتوضيح الأهداف والمخاطر المرتبطة بتعاطيها. تهدف هذه الحملات والفعاليات إلى زيادة الوعي والمعرفة حول مخاطر المخدرات وتأثيرها السلبي على الفرد والمجتمع، وتشجيع تفضيل نمط حياة صحي وخالٍ من المخدرات. وفيما يلي بعض الأمثلة على الحملات والفعاليات التوعوية[٢]، من أهمها:

١. حملة «لا للمخدرات»: هي حملة شاملة تنظمها الهيئة العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية. تهدف الحملة إلى توعية الجمهور بمخاطر المخدرات والوقاية منها، وتشجيع الشباب على اتخاذ القرار الصحيح بالابتعاد عن التعاطي. تشمل الحملة إنتاج مواد إعلامية متنوعة مثل الإعلانات التلفزيونية والملصقات والمطويات التثقيفية[٣].

٢. الندوات والمحاضرات التوعوية: تقوم الجهات المعنية بتنظيم ندوات ومحاضرات توعوية في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية. تتضمن هذه المحاضرات شرحًا للأهداف والمخاطر المرتبطة بتعاطي المخدرات، وتوضيح الآثار الصحية والاجتماعية السلبية لتعاطي المخدرات[٤].

٣. الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام: يتم بث إعلانات تلفزيونية وإذاعية ونشرات صحفية ومقالات توعوية في وسائل الإعلام المختلفة. تستهدف هذه الحملات الجمهور بشكل واسع وتهدف إلى نشر المعرفة والوعي بشأن المخدرات وتحذير من مخاطرها[٥].

٤. الفعاليات التوعوية في المجتمع: يتم تنظيم فعاليات توعوية مثل المعارض والمهرجانات الصحية والنشاطات الرياضية بالتعاون مع الجهات ذات الصلة. تتضمن هذه الفعاليات التوعية بمخاطر المخدرات وتشجيع الأشخاص على تبني أسلوب حياة صحي وخالٍ من التعاطي[٦].

تتعاون الهيئة العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية مع العديد من الجهات المعنية والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لتنظيم هذه الحملات والفعاليات التوعوية. تهدف جميع هذه الجهود إلى توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة حول المخدرات،

---

(١) سعد بن مبارك بن عبد الله العصيمي. «السياسة الشرعية في مكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية.» دار الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣.، ص٦٧.

(٢) سعد العصيمي. «السياسة الشرعية في مكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية.» ص٦٧.

(٣) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠٢٠). تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن المخدرات. باريس، فرنسا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ص١٢٣.

(٤) سعد العصيمي. «السياسة الشرعية في مكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية.» ص٧٠.

(٥) ينظر: المخدرات أخطر معوقات التنمية لإبراهيم إمام، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة: (السنة الرابعة عشرة – العدد الرابع والخمسون) ، ربيع الثاني –جمادى الأولى –جمادى الآخرة ١٤٠٢هـ، (ص ٦٢).

(٦) سعد العصيمي. «السياسة الشرعية في مكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية.» ص٧٥.

وتشجيع الجمهور على اتخاذ قرارات صحيحة والابتعاد عن التعاطي توضح هذه الحملات والفعاليات المخاطر المرتبطة بتعاطي المخدرات، مثل الآثار الصحية السلبية مثل التلف الدائم للأعضاء الحيوية، والتأثير على الأداء العقلي والجسدي، وتفكك الأسر والمجتمعات. كما يتم توضيح أن التعاطي يعتبر جريمة قانونية في المملكة ويعاقب عليها القانون بعقوبات صارمة تهدف هذه الحملات والفعاليات إلى تحقيق التغيير الإيجابي في السلوكيات والمواقف تجاه المخدرات، وتشجيع الأفراد على اتخاذ قرارات صحية والابتعاد عن التعاطي. كما تسعى إلى بناء مجتمع يتمتع بوعي قوي حول المخاطر المرتبطة بالمخدرات ويعمل على مكافحتها بشكل فعال، من المهم أن يشمل التثقيف الجمهوري بشأن المخدرات جميع شرائح المجتمع، بدءًا من الشباب والمراهقين وصولاً إلى الأهالي والمعلمين والمهنيين الصحيين. من خلال توفير المعلومات الصحيحة والتوعية الشاملة، يمكن تعزيز الوعي والتفاعل الإيجابي لمكافحة جريمة المخدرات وبناء مجتمع صحي وآمن للجميع[1].

تضمنت رؤية المملكة ٢٠٣٠ العديد من الأهداف المتعلقة بمكافحة جريمة المخدرات، من ذلك:

الحد من استهلاك المخدرات بنسبة ٥٠٪.

رفع نسبة الوعي المجتمعي بمخاطر المخدرات إلى ٩٠٪.

توفير العلاج والتأهيل للمدمنين.

تبذل المملكة العربية السعودية جهودًا كبيرة في مكافحة جريمة المخدرات، وذلك من خلال اتخاذها العديد من الإجراءات والتدابير القانونية والأمنية والاجتماعية. وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق العديد من الإنجازات، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لمكافحة هذه الجريمة بشكل أكثر فعالية، تعتبر مكافحة جريمة المخدرات أحد أولويات المملكة العربية السعودية، وتشكل جزءًا أساسيًا من رؤيتها الاستراتيجية في بناء مجتمع آمن وصحي. تهدف رؤية المملكة في مكافحة جريمة المخدرات إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية:

الحد من توافر المخدرات: تسعى المملكة إلى تقليل توافر المخدرات في السوق المحلية من خلال مكافحة تجارة المخدرات وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات. يتضمن ذلك تعزيز الرقابة والمراقبة على المنافذ الحدودية وتكثيف الجهود لمنع تهريب المخدرات[2].

توعية المجتمع: تعتبر التوعية والتثقيف بشأن خطر المخدرات جزءًا أساسيًا من رؤية

---

(١) ينظر: المسكرات والمخدرات لأحمد الأزرق، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الرابعة عشر – العدد الرابع والخمسون، (ص ٣١).

(٢) ينظر: المسكرات من الناحية النفسية لملك غلام مرتضى، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: (السنة الرابعة عشرة – العدد الرابع والخمسون) ، ربيع الثاني – جمادى الأولى – جمادى الآخرة ١٤٠٢هـ، (ص ١١٥).

المملكـة. تقـوم الحكومـة السعودية بتنظيم حمـلات توعوية وفعاليـات تثقيفية لتوعيـة الجمهور بمخاطـر المخدرات وآثارهـا السلبية على الفرد والمجتمع. يتم توجيه هـذه الجهود بشكل خاص نحو الشباب والأفراد الأكثر عرضة للتأثر بتجارة المخدرات[١].

العقوبـات الرادعـة: تؤكـد المملكـة السعوديـة على أهمية تطبيـق العقوبـات الرادعة على المتورطيـن فـي جرائم المخـدرات. يتم تنفيـذ القوانين والأنظمـة المعمول بهـا لمحاربة تجارة المخـدرات ومعاقبـة المتورطين بشكل صـارم. تشمل العقوبات سجـن المتهمين وفرض غرامات مالية عليهم بناءً على تورطهم في جرائم المخدرات[٢].

التعـاون الدولي: تعتبـر المملكة السعودية من الـدول النشطة في التعـاون الدولي لمكافحة جريمة المخدرات. تشارك الحكومة السعودية في العديد من المنتديات والمؤتمرات الدولية ذات الصلـة، وتعـزز التعاون مع الجهـات الدولية المختصة فـي مجال مكافحة المخـدرات مثل الأمم المتحدة ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)[٣].

الخاتمة:

تُعـد جريمـة المخدرات من أخطر الآفـات التي تهدد المجتمع، ولذلك، فـإن جهود المملكة فـي مكافحـة هذه الجريمة تأتي في إطار حرصها على حماية المجتمع من أضرارها. وتهدف هذه الجهود إلى الحد من انتشار المخدرات وحماية الشباب من الوقوع في الإدمان. وبناءً على النتائج والتوصيـات السابقـة، فـإن هناك إمكانيـة لتعزيز جهود المملكـة العربية السعوديـة في مكافحة جريمـة المخـدرات من خلال اتخاذ الإجـراءات والتدابير اللازمة لتحقيق هـذه التوصيات، بناءً على ما سبق، يمكن استخلاص النتائج التالية:

تبـذل الدولة جهودًا كبيـرة في مكافحة جريمة المخدرات، وذلك من خلال اتخاذها العديد من الإجراءات والتدابير القانونية والأمنية والاجتماعية.

أسفرت هذه الجهود عن تحقيق العديد من الإنجازات، من ذلك:

انخفاض استهلاك المخدرات في المملكة العربية السعودية.

ارتفاع نسبة الوعي المجتمعي بمخاطر المخدرات.

توفير العلاج والتأهيل للمدمنين.

---

(١) عبد الله بن محمد بن عقيل العتيبي. «السياسة الشرعية في مكافحة المخدرات.» دار ابن القيم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣، ص٥٦.

(٢) أحمد عبد الله الزهراني. «المخدرات: أسبابها وعلاجها.» دار الأندلس الخضراء، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣، ص٤٥.

(٣) ينظر: الأضرار الناجمة عن تعاطي المسكرات والمخدرات لعبد الكريم العمري، الناشر: دار المآثر، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، (ص ٥٢).

التوصيات:

بناءً على هذه النتائج، فإن هناك بعض التوصيات التي يمكن تقديمها لتعزيز جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة جريمة المخدرات، وهي كالتالي:

تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني في مجال مكافحة المخدرات. وذلك من خلال التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية المختلفة، والاستفادة من خبرات وقدرات المجتمع المدني في مجال التوعية والوقاية من المخدرات.

تطوير برامج التوعية المجتمعية بمخاطر المخدرات وتعزيز دور الأسرة والمدرسة والمجتمع في الوقاية من هذه الجريمة. وذلك من خلال تطوير برامج توعية شاملة ومتنوعة تستهدف جميع شرائح المجتمع، وتعزيز دور الأسرة والمدرسة والمجتمع في التوعية بمخاطر المخدرات ومنع الشباب من الوقوع في الإدمان.

توفير المزيد من مراكز العلاج والتأهيل للمدمنين. وذلك من خلال زيادة عدد مراكز العلاج والتأهيل وتوفير الموارد اللازمة لتوفير خدمات علاجية وتأهيلية عالية الجودة للمدمنين.

تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات. وذلك من خلال التعاون مع الدول الأخرى في تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود لمكافحة تهريب المخدرات وضبط المروجين والمدمنين.

المخدرات حكمها حكم المسكرات في التحريم، فكلاهما محرم بنصوص الشريعة.

تعاطي المخدرات منافي لحفظ العقل والمال والدين، فمن تعاطى المخدرات لم يكن له قوة ولا قدرة على حفظ نفسه أو عقله أو دينه أو ماله؛ لأن المخدرات مفسدة لكل هؤلاء.

شكر وتقدير: وفي نهاية هذا البحث يتقدم الباحث بخالص الشكر لعمادة البحث والدراسات العليا بجامعة تبوك على دعمها العلمي والمادي لهذا البحث بالمنحة البحثية رقم: 1444 - 0088 S -

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

إبراهيم إمام، المخدرات أخطر معوقات التنمية، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: (السنة الرابعة عشرة - العدد الرابع والخمسون) ، ربيع الثاني -جمادى الأولى -جمادى الآخرة ١٤٠٢هـ.

ابن تيمية، السياسة الشرعية، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

ابن تيمية، مجموع الفتاوى لابن تيمية، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، عام النشر: ١٤٢٥

هـ - ٢٠٠٤ م.

ابن حجر الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى، الناشر: المكتبة الإسلامية.

أحمد الأزرق، المسكرات والمخدرات، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الرابعة عشر - العدد الرابع والخمسون.

أحمد عبد الله الزهراني. «المخدرات: أسبابها وعلاجها.» دار الأندلس الخضراء، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣.

الأزهري، تهذيب اللغة، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، المحقق: محمد عوض مرعب، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

البخاري، صحيح البخاري، الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) - دمشق، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

البلقيني، التدريب في الفقه الشافعي، الناشر: دار القبلتين، الرياض - المملكة العربية السعودية، حققه وعلق عليه: أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

حسن، محمد عبد الحليم. (٢٠٢٢). أضرار المخدرات على الصحة العامة. القاهرة، مصر: دار الشروق.

الحصكفي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، حققه وضبطه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

الرعيني، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

زيد، محمد عبد الله. (٢٠٢١). المخدرات والمؤثرات العقلية. القاهرة، مصر: دار الفجر.

سعد بن مبارك بن عبد الله العصيمي. «السياسة الشرعية في مكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية.» دار الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣.

الشاطبي، الموافقات، الناشر: دار ابن عفان، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

الشافعي، الفقه الأكبر للإمام الشافعي، (القاهرة، مصر: دار الشروق، ٢٠٢٢.

الشربيني، المنهاج في شرح المصطلح، (القاهرة، مصر: دار الكتب العلمية، ٢٠٢٢).

عبد الله بن عبد العزيز الوشمي. «المخدرات في ميزان الشرع.» دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠٢٣.

عبـد الله بن محمد بن عقيل العتيبي. «السياسـة الشرعية في مكافحة المخدرات.» دار ابن القيم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣.

العمـري، الأضرار الناجمة عن تعاطي المسكرات والمخدرات، الناشر: دار المآثر، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

الغزالي، محمد. (٢٠٢٢). الإسلام وقضايا الشباب. القاهرة، مصر: دار الشروق.

الفاكهانـي، رياض الأفهـام في شرح عمدة الأحـكام، الناشر: دار النـوادر، سوريا، تحقيق ودراسة: نور الدين طالب، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

الفراهيـدي، العين، الناشر: دار ومكتبة الهلال، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي.

فتـاوى الشيـخ ابن باز، (الرياض، المملكـة العربية السعوديـة: وزارة الشـؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ٢٠٢٢)، الفتوى رقم ١٢٣٢.

فتـاوى الشيخ ابن عثيمين، (الرياض، المملكة العربيـة السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ٢٠٢٢)، الفتوى رقم ١٢٠٩٩.

فتـاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، (الرياض، المملكة العربية السعودية: وزارة العدل، ٢٠٢٢)، الفتوى رقم ١٢٠٩٩.

محمد تقي العثماني. «مقاصد الشريعة الإسلامية.» دار الجيل، بيروت، لبنان، ٢٠٢٣.

محمـد سعيد رمضـان البوطي. «السياسة الشرعية في ضوء مقاصـد الشريعة.» دار الفكر، دمشق، سوريا، ٢٠٢٣.

محمـد عبد السـلام السحيمـي. «المخـدرات وتأثيرها على الفـرد والمجتمـع.» دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ٢٠٢٣.

محمـد عبد المنعم العصار. «المخـدرات وعلاج الإدمان.» دار النهضـة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٢٣.

مسلـم، صحيح مسلم، الناشر: دار الطباعة العامـرة - تركيا، المحقق: أحمد بن رفعت بن عثمـان حلمي القـره حصاري - محمد عزت بن عثمـان الزعفران بوليوي - أبـو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، عام النشر: ١٣٣٤ هـ.

المقـدم، محمـد إسماعيل. (٢٠٢١). المخـدرات في ضوء الإسلام. القاهـرة، مصر: دار الفتح.

المقـدم، محمـد إسماعيل. (٢٠٢٢). المخـدرات وآثارها على الفـرد والمجتمع. القاهرة، مصر: دار الفتح.

ملك غلام، المسكرات من الناحية النفسية، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،

الطبعة: (السنة الرابعة عشرة - العدد الرابع والخمسون) ، ربيع الثاني - جمادى الأولى - جمادى الآخرة ١٤٠٢هـ.

منظمــة الصحة العالمية. (٢٠٢٢). تقرير منظمة الصحة العالمية عن المخدرات. جنيف، سويسرا: منظمة الصحة العالمية.

الموسوعــة الفقهيــة الكويتية، مادة «خمــر»، (الكويت: وزارة الأوقاف والشــؤون الإسلامية، ٢٠٢٢).

المراجع الأجنبية

منظمة الصحة العالمية:

(WHO). «Drugs: Definitions, types, effects, and prevention methods.» World Health Organization, Geneva, Switzerland, 2023.

منظمة الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة:

(UNODC). «Drugs: Definitions, types, and effects.» United Nations Office on Drugs and Crime, Vienna, Austria, 2023